

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ ابريل ٢٠٠٥

بعد الانسحاب السوري.. لبنان الي اين؟!!

بقلم: عبداللطيف الحنفي

حسنا فعلت سوريا عندما اعترفت علنا علي لسان الرئيس بشار الاسد بانها ارتكبت اخطاء في لبنان وقررت سحب قواتها العسكرية ومكاتب مخابراتها الي داخل الحدود السورية قبل يوم 30 ابريل الحالي.. وقد كان واضحا ولايزال ان سوريا تفعل ذلك استجابة لمطالب المعارضة اللبنانية وتنفيذا لاتفاق الطائف وتناغما مع قرار مجلس الامن رقم 1559 برغم انها كانت تفضل بطبيعته الحال ان تظل الاوضاع علي ماهي عليه الي حين ابرام تسوية نهائية مع اسرائيل علي اساس فكره تلازم المسارين السوري واللبناني في ايه مفاوضات سلام مقبله. ولكن يبقي علي اخواننا السوريين ان يعترفوا بنفس الشجاعه والواقعيه السابقه ان انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان قد سحب البساط من تحت اقدام فكره تلازم المسارين

خصوصا ان دمشق ترفض حتي الان الاقرار بان مزارع شبعا لبنانية علي الرغم من مناداه بعض اللبنانيين بذلك.. ومادامت مزارع شبعا سوريه وليست لبنانية فانه لايتبقي علي المسار اللبناني مع اسرائيل سوي قضيه اللاجئين والنازحين الفلسطينيين حيث ترفض لبنان توطينهم علي ارضها في حين تدعو اسرائيل كما هو معروف الي التوطين من اجل اسقاط حق العوده وهذه علي اي حال قضيه تبدو موجله الي اجل غير مسمي ولكن اللبنانيين يمكنهم اذا اردوا الاستناد اليها والتمسك بعدم توقيع اتفاق سلام نهائي مع اسرائيل قبل حلها اعني انه ليس من الضروري ان تكون مزارع شبعا لبنانية لكي تستمر المقاومه اللبنانية وانما يكفي بقاء مشكله اللاجئين والنازحين الفلسطينيين دون حل لكي يظل للمقاومه اللبنانية حق الوجود المشروع بعد اعاده صياغته اوضاعها من خلال حوار وطني لبناني لبناني لادور فيه لاي تدخل خارجي من اي نوع.

وعندما تستكمل سوريا انسحابها عسكريا ومخابراتيا وتكف كما تطالب المعارضة الوطنية اللبنانية عن ارتهان لبنان لحساب فكره تلازم المسارين ستعود العلاقات بين البلدين الي اوضاعها الطبيعيه وهي اوضاع قويه من جميع النواحي السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والجيوسراتيجيه.. وقد يكفي ان نعرف هنا ان نحو 600 الف عامل سوري يعملون في لبنان ويحتاجهم الاقتصاد اللبناني لانهم يقبلون اجورا اقل مما يقبله اللبنانيون انفسهم.. اعني باختصار ان العلاقات الطبيعيه بين سوريا ولبنان بدون جيوش ولامخابرات علاقات يصعب ان لم يكن يستحيل فصمها بسبب التداخل المتعدد الجوانب بين البلدين.

وتقديري ان الانسحاب العسكري والمخابراتي السوري من لبنان يعني ان سوريا قد نفذت ماعليها من التزامات بمقتضي اتفاق الطائف والقرار 1559 اي انها استجابت لكل من الشرعيه الاقليمييه والدوليه دون ملاحظه بعكس ماتفعل اسرائيل ولابد ان تشعر سوريا بان المجتمع الدولي يقدر لها تلك الاستجابة السريعه وعلي الولايات المتحده هنا واجب خاص.. فبدلا من قانون معاقبه سوريا وقانون تحرير سوريا ولبنان الجاري طبخه في الكونجرس يجب ان تفتح واشنطن صفحه المسار السوري مع اسرائيل بسرعه وجديه لكي تحصل سوريا علي ارضها المحتله وينزاح بذلك سبب مهم من اسباب الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقه الشرق الاوسط اذا كنا حقا نريد الاستقرار لهذه المنطقه.

وفيما يخص لبنان ينبغي ان تدرك كل الاطراف الدوليه والاقليميه واللبنانية ايضا ان

الديمقراطية هي الحل فحتي سوريا عندما ارادت ان تفرض التمديد للرئيس اميل لحود فعلت ذلك من خلال الاغلبية الكاسحة, التي يتمتع بها اصدقاؤها في البرلمان حيث لا يوجد للمعارضة سوى 35 نائبا مقابل 93 نائبا لتحالف اصدقاء سوريا.. وللحقيقة فان الديمقراطية ليست شيئا طارنا علي لبنان ولكنه نظام له جذوره في الحياه السياسيه اللبنانيه, لذلك ينبغي المسارعه الي الاحتكام لصناديق الانتخاب ليفصل الناخب اللبناني في الخلافات القائمه حاليا بين الاغلبيه والاقليه بين الحكم والمعارضه..

وتقديري ان الفجوه بين الجانبين قد ضاقت بدرجة كبيره وان الاحتقان الذي صاحب الاسابيع الاولى من الازمه عقب اغتيال رفيق الحريري قد خفت حدته وصار التفاهم بين الجانبين ممكنا فمن المؤكد ان الانسحاب السوري الشامل وكذلك اعلان الرئيس لحود استعدادة للتعاون مع اي لجنة تحقيق دوليه في حادث اغتيال الحريري ومعاقبه المذنبين والمقصرين والمتراخين

في اجهزه الامن قد جعل المعارضه تشعر بان مطالبها بدأت تتحقق وبالمقابل فان تخلي المعارضه عن المطالبه باستقاله لحود واعتبارها مساله سلاح حزب الله مس الهه داخلية واعلانها عدم السماح بتمرير مخططات اسرائيليه او امريكيه لضعاف سوريا قد جعل الحكم يشعر بان المسافه بينه وبين المعارضه لم تعد كبيره.. وعلي هذه الخلفيه بدأت اللقاءات تحدث بين اقطاب الحكم واقطاب المعارضه وذهب وليد جنبلاط للقاء بنيه بري رئيس مجلس النواب ولقاء عمر كرامي المرشح لتشكيل الحكومه اللبنانيه الجديده.. كما توقفت عمليات استعراض النقوه بالمظاهرات والمظاهرات المضاده كما توقفت عمليات التخويف بالتفجيرات مجهوله الهوية التي كانت تقع بين الحين والآخر وبات واضحا الان ان الهدف العاجل لجميع الاطراف هو اجراء الانتخابات اللبنانيه في موعدها المحدد في مايو القادم او في اقرب موعد يليه وهو امر يقتضي تشكيل حكومه اتحاد وطني او توافق وطني واصدار قانون الانتخاب الجديد الذي يرجح ان يكون بالقائمه النسبيه علي مستوي كل محافظه وان ينزل فيه سن التصويت الي 19 عاما وليس 21 عاما كما هو الان.

لقد ادرك معسكر الحكم ومعسكر المعارضه ان لكل منهما خطوطا حمراء لايمكنه تجاوزها حتي لايتحمل المسئوليه التاريخيه عن دفع لبنان الي حاله من الفوضى تفتح الباب امام التدخلات الخارجيه.. كما ادركت القوي الخارجيه حتي الان علي الاقل انها لن تدفع سوريا الي الخروج من لبنان لتحل هي مكانها خصوصا ان تجربه الامريكيين في الوجود علي ارض لبنان عام 1983 لم تكن تجربه ساره ولاناوجه ناهيك عما حدث للاسرائيليين طوال سنوات احتلالهم للشريط الحدودي في جنوب لبنان.

ودون ان نستبق الاحداث فانا نامل ان تحترم الاطراف اللبنانيه من الحكم والمعارضه التعهدات التي اعلنتها في الايام الماضيه وان ينخرط الجميع في عمليه اعداد جاده للانتخابات البرلمانيه علي ان تكون انتخابات حره وفي ظل رقابه دوليه حتي تحظي نتاجها باحترام الاغلبيه والاقليه علي حد سواء وبعدها يمكن فتح كل الملفات الموجهه في حوار لبناني لبناني من دون اي تدخل خارجي.. حوار يحترم الشرعيه ويحافظ علي دور لبنان العربي ويعزز بحق صيغ التعاون والتضامن بين الشعبين السوري واللبناني بعيدا عن عقد الماضي واوجاعه!!